الأهرام

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩١

# نهر النيل ومصالح مصر الاستراتيجية

●● منذ أكثر من ألفى عام قال عالم التاريخ «هيرودوت» ان مصر هبة النيل وتعنى هذه الكلمات الثلاث أنه لا النيل لبقيت مصر صحراء شاسعة قاحلة لازرع بها ولاماء .

إذ يهب النيل الحياة للمصريين والذين يبلغ عددهم حوالى ٥٥ مليونا من البشر - يتزايد عددهم ١,٢ مليون نسمة سنويا - يعيشون على هذه المساحة الصغيرة الخضراء المزروعة على حوض النيل والدلتا والتى لاتتجاوز مساحتها ٣٪ من مساحة مصر الكلية حتى ارتبطت حياتنا وآمالنا ومستقبلنا بحوض نهر النيل

وإذا كانت تلك أهمية النيل لمصر ، فإن أمن مصر القومى يرتبط بمصير نهر النيل إذ أنه المصدر الوحيد لامدادنا بـ ٩٩٪ من المياه العذبة التى تكفى حاجاتنا الحالية بالكاد مما يستلزم زيادة هذه الحصة مستقبليا بإقامة بعض المشروعات والسدود على مجرى النهر بهدف التحكم فى كمية الفاقد من المياه

كما تستغل أثيوبيا هذا الوضع كسلاح للضغط على السودان لايقاف مساعدتها لاريتريا وتحسين العلاقات مع مصر لابعادها عن مساندة الصومال بجانب رغبتها فى تعديل إتفاقية النيل الموقعة سنة ١٩٠٢ للحصول على كميات إضافية من المياه لمواجهة مشروعاتها الزراعية التنموية وذلك بطلب عقد مؤتمر يضم أثيوبيا ومصر والسودان بالرغم من إعتماد هذه الدول على مياه الأمطار فى زراعتها .

وهذا يوضح ويؤكد أن مصالح دول حوض النيل يتنازعها طرفان الأول تمثله مصر والسودان والآخر تمثله باقى دول وادى النيل وعلى رأسها أثيوبيا مما يدعونا إلى تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه بين دول النيل حتى يمكن الخروج بالتوصيات التى تضمن عدالة توزيع المياه وأمن واستقرار المنطقة .

●● الابعاد السياسية :

تستغل دول حوض النيل أزمة الحاجة إلى المياه كسلاح سياسى لحل مشاكلها وقضاياها خاصة التى تمس أمنها القومى

بأحد الأسلوبين :

١ - أسلوب الضغط والتهديد :

- لجأت مصر وأثيوبيا إلى هذا الأسلوب لمنع أية تهديدات لحوض النهر والسعى إلى إضافة المزيد من المياه لحصصهما المقررة فى الاتفاقيات لاقامة المشروعات الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لهما .

فمن الوجهة السياسية المصرية ارتبط أمن وادى النيل إرتباطا عضويا مباشرا بالأمن القومى المصرى ، خاصة بعد أن أكدت الشواهد - كماسيرد ذكره - نية أثيوبيا فى التحكم فى مياه النهر بقيامها بعدة دراسات لاقامة مشروعات على مجرى حوض النيل وكان هذا سببا أساسيا فى أن تقوم مصر بدعم علاقاتها السياسية بأثيوبيا

وبالمثل قامت أثيوبيا بالاعتراض على مشروع بناء السد العالى وفشلها فى مسعاها ، بينما نجحت فى إيقاف مشروع تحويل جزء من مياه النيل لرى ٣٥ ألف فدان فى سيناء .

٢ - اسلوب الاجبار :

- تلجأ إسرائيل إلى هذا الاسلوب لحاجتها إلى مصادر مياه جديدة لمواجهة التزايد السكانى ولاعاشة هذا الكم الهائل من المهجرين السوفييت والأحباش (الفلاشا) إذ بالرغم من استيلائها على أكثر من ١٥٠٠ مليون متر مكعب من موارد المياه فى لبنان والأردن وسوريا ، فلقد أبدت رغبتها فى منتصف السبعينات فى الحصول على ١٠٪ من إيراد نهر النيل وهو مايمثل ٨ مليارات متر مكعب - وهى الكمية التى تحل مشكلة المياه فى اسرائيل

●● الأبعاد الاقتصادية :

- يرى البعض من السياسيين أن المشاكل السياسية الدائمة بين دول النيل كانت نتيجة لأبعاد اقتصادية تهدف إلى التنمية الاقتصادية الشاملة بينما يرى البعض الآخر أن هذه المشكلات كانت نتيجة للتخوف من قيام أحدى دول النيل بتهديد مصادر المياه مما يستدعى تأمين هذه المصادر بإقامة السدود والانشاءات .

وسواء كان السبب الأول أو الثانى فلقد قامت أثيوبيا بدراسة ٤ مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة فنية إسرائيلية والتى تتمثل فى مشروع سد فنشا على النيل الأزرق وبدأ العمل فيه سنة ١٩٨٤ ومشروع الليبرد على نهر السوباط ومشروع سيلت على نهر عطبرة ومشروع خور الغاش على الحدود الأثيوبية - السعودية .

تلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنويا أى حوالى ٢٠٪ من الايراد الكلى لمصر فى النهر

كما قامت مصر والسودان بدراسة إقامة ٣٩ مشروعات تشمل مشروع جونجلى وهو شق قناة بطول ٣٦٠ كم على الحافة الشرقية لمستنقعات جنوب السودان لتصب فى النيل الأبيض ومشروع قناة صرف فى الجنوب الغربى من مستنقعات بحر الغزال وقناة جونجلى (٢) لتخزين المياه فى أعالى النيل لاستخدامها فى فترة نقص الأمطار .

هذه المشروعات توفر حوالى ٤

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مليارات متر مكعب من المياه تقسم مناصفة بين مصر والسودان والتى توقفت نتيجة لحرب الجنوب .

●● الأبعاد القانونية :

تقوم مصر والسودان بالحصول على حصصهما المقررة فى معاهدات ١٩٠٢ ، ١٩٢٩ التى تلزم دول النيل بعدم إقامة أية مشروعات على النيل أو بحيرة تانا أو نهر السوباط والذى أكدته معاهدة ١٩٥٩ (٤٨ مليار متر مكعب لمصر ، ٤ مليارات للسودان سنويا ) .

□ نهاية يتضح من تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية لأزمة المياه فى حوض النيل أن مصر ستواجه بعضا من الأزمات والمشاكل نتيجة للزيادة السكانية وقلة الموارد المائية لنقص هطول الأمطار على القارة الأفريقية علاوة على الصراعات العسكرية التى يشهدها القرن الأفريقى نتيجة للتدخل المباشر للقوى العظمى واسرائيل فى شئون المنطقة لضمان حماية مصالحهم الاستراتيجية من جهة الجنوب والتى تتمثل أساسا فى ضمان تدفق البترول العربى وكسلاح للضغط والتهديد لدول حوض النيل ، خاصة بعد إنتهاء الدور السوفيتى فى المنطقة ، الأمر الذى يلزم مصر :

١ - أن تعطى الأسبقية الأولى لاهتماماتها بحسن استخدام مياه النيل والتى يهدر منها أكثر من ٨ مليارات متر مكعب فى البحر وحماية النيل من التلوث والقاذورات والمحافظة على كل قطرة ماء حتى لاتلجأ للحصول عليها بالحرب وإراقة الدماء ، كما فعلت وتفعل اسرائيل بالنسبة للموارد المائية العربية حتى استنفدتها

٢ - ضرورة أن تقوم بالتدخل لحل جميع النزاعات السياسية بين دول حوض النيل لأن الخطر حقيقى وقائم ويمس الامن القومي لدول المنطقة إن لم يكن من نقص المياه فمن التدخلات الاجنبية من القوى العظمى واسرائيل

٣ - العمل على ضم أثيوبيا وكينيا إلى تجمع باقى دول النيل (الأندوجو) والبدء فى وضع الخطة الشاملة لاقامة المشروعات ، بما فيها السدود والانشاءات - تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية - التى تخدم خطة التنمية لدول النيل وحل جميع النزاعات والحروب بين دول القرن الأفريقى على المستوى الاقليمى والدولى حتى يمكن القضاء على المجاعات الرهيبة والتى ستزداد شراسة

بقلم اللواء
رشاد إبراهيم محجوب
الحاكم العام الأسبق لقطاع غزة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية